S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/369
23 May 1996

مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق مع هذا، الخطاب الموجه إلى سعادتكم من سعادة السيد/ سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومن سعادة السيد/ الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بشأن إيجاد تسوية سلمية وعاجلة لأزمة لوكربي راجيا التكرم بإحاطة السيد رئيس مجلس الأمن ونشر الخطاب كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمود أبو النصر
السفير
رئيس بعثة نيويورك

240596 240596 96-13016

المرفق

رسالة مؤرخة ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية

في إطار تنسيق الجهود العربية والأفريقية المشتركة من أجل إيجاد تسوية سلمية وعادلة لأزمة لوكيربي، نتشرف بإبلاغكم بأن اللجنتين، السباعية العربية، والخماسية الأفريقية، المعنيتين بمتابعة هذه الأزمة، عقدتا اجتماعا مشتركا بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة.

وقد تدارس أعضاء اللجنتين باهتمام تطورات الأزمة، وما ظهر من تقدير وتجاوب من قبل أكثرية دول العالم مع موقف الجماهيرية العربية الليبية المرن والإيجابي من أجل إيجاد حل سلمي وعادل لهذه الأزمة. وصدر عن الاجتماع المشترك بيان - نرفق لسيادتكم نسخة منه - يؤكد تضامن الدول العربية والأفريقية مع هذا الموقف الليبي، ويدعو الدول الغربية الثلاث إلى التعامل معه بإيجابية وتفهم.

ويؤكد البيان تأييد الاقتراح الذي تضمنه قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥٣٧٣ بتاريخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤، بإجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما من قبل قضاة اسكتلنديين ووفق القانون الاسكتلندي في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي، ويناشد مجلس الأمن أخذ هذا المقترح في الاعتبار كأساس لحل الأزمة.

وإننا نود من خلال رسالتنا المشتركة هذه والمعبرة عن تضامن الموقفين العربي والأفريقي من هذه الأزمة، وهو الموقف الذي تتضامن معه أيضا وتؤيده مجموعة دول عدم الانحياز ودول منظمة المؤتمر الإسلامي والعديد من الدول الأخرى، أن ندعوكم لتوظيف ما تتمتعون به من نفوذ في إطار مسؤولياتكم الهامة من أجل تبني الأسرة الدولية لهذا الحل السلمي المعقول، وبذل ما يمكن من الجهود المؤدية إلى رفع إجراءات الحظر عن الجماهيرية الليبية.

(توقيع) د. أحمد عصمت عبد المجيد
الأمين العام
لجامعة الدول العربية

(توقيع) د. سالم أحمد سالم
الأمين العام
لمنظمة الوحدة الأفريقية

تذييل

بيـــان صـــادر عـــن الاجتمـــاع المشترك للجنتين السباعية العربيـة والخماسيـة الأفريقيـة المعنيتيـن بالأزمـــة بيـــن الجماهيرية العربية الليبية وبعض الدول الغربية

عقدت اللجنتان السباعية العربية، والخماسية الأفريقية، المعنيتان بمتابعة أزمة لوكيربي اجتماعا مشتركا في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦.

- وبعد تدارس آخر التطورات المتعلقة بالأزمة، والاستماع إلى ما عرضه الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، حول الجهود التي قامت بها المنظمتان من أجل التوصل إلى حل سلمي عادل لهذه الأزمة.

- وبعد الاستماع إلى ما قدمه رئيس وفد الجماهيرية الليبية من استعراض للمقترحات والمبـادرات التـي طرحتهـا بلاده في إطار الاستجابة لمتطلبات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١.

- أكد أعضاء اللجنتين على القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، بشأن التضامن مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وتأييد جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة في إطار مبادئ القانون الدولي واحترام السيادة الوطنية الليبية.

- وأعربوا عن القلق العميق للأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الليبي والشعوب المجاورة نتيجة للإجراءات القسرية المفروضة عليه بموجب قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣).

- وأكدوا في هذا الإطار على المخاطر الناجمة عن إصرار الدول الغربية المعنية على مواصلة فرض العقوبات على الجماهيرية الليبية، واستمرار هذه الأزمة على الأمن والسلام في المنطقة، وكذلك على الأمن والسلام الدوليين.

- وأعربوا عن التقدير لتضامن أكثرية دول العالم مع الجماهيرية الليبية في هذه الأزمة، وأشاروا في هذا الصدد إلى الفقرة ١٦٣ من الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر قمة عدم الانحياز المنعقدة في كولومبيا بتاريخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

- ودعوا الدول الغربية الثلاث المعنية إلى التجاوب مع مرونة وإيجابية الموقف الليبي، والاستجابة للجهود والمبادرات الداعية للحوار والتفاوض بغية التوصل إلى حل سلمي للأزمة وفقا للمادة ٣٣ من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، التي تدعو إلى حل المنازعات عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية.

- وأكدوا على إيجابية الاقتراح الوارد في قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٥٣٧٣ (د.ع ١٠١/ج ٣) الصادر في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٤، والقاضي بإجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما من قبل قضاة اسكتلنديين وفق القانون الاسكتلندي في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي.

- وناشدوا مجلس الأمن الدولي الأخذ بالاعتبار هذا المقترح العملي كأساس لحل الأزمة، وإعادة النظر في قراراته ٧٣١ (١٩٩٢)، ٧٤٨ (١٩٩٢)، ٨٨٣ (١٩٩٣) وبما يؤدي إلى رفع إجراءات الحظر عن الجماهيرية الليبية.

- وكلفوا كلا من الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بتنسيق الجهود المشتركة وفق خطة عمل تهدف لمعالجة الموقف مع الدول المعنية، والدول أعضاء مجلس الأمن، ومع أمين عام الأمم المتحدة، من أجل منع أي تصعيد للأزمة، والتوصل إلى حل سلمي وعاجل تقبله كافة الأطراف المعنية.

- - - - -